African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 3, July - September 2024, Page No: 154-167
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2023: 1.25 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

السياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء ودور دراسات النوع في الدفاع عن حقوقهن في ولوج أهم الموارد

لبنى نجم الصباح *
طالبة في سلك الدكتوراه، شعبة علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

The historical context of women's social exclusion, exclusion from property and the role of gender studies in women's advocacy

Loubna Nejmessabah*
PhD student in Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Cadi Ayyad University, Morroco

*Corresponding author loubna.nej@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-07-05 **تاريخ القبول:** 2024-08-30 **تاريخ النشر:** 2024-09-03

الملخص
يتناول هذا المقال أهم الدراسات التي تناولت استبعاد النساء من الأدوار الاجتماعية بشكل عام وولوج العقار بشكل خاص، وذلك من خلال التطرق للتراث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي للسياق التاريخي لاستبعاد الاجتماعي للنساء، وكذلك بعض الدراسات الميدانية السوسيولوجية والأنثروبولوجية ودراسات النوع التي تناولت الموضوع عبر إلقاء الضوء على استبعاد النساء من العقار بمختلف مناطق العالم والمغرب على وجه الخصوص.
وتتجلى أهداف هذا المقال في تسليط الضوء على التراث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي للسياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء، ثم بعد ذلك معرفة الكيفية التي سلطت بها بعض الدراسات الميدانية السوسيولوجية والأنثروبولوجية الضوء على استبعاد النساء من العقار، وفي الأخير الكيفية التي تناولت بها دراسات النوع للمرأة ومسألة استبعادها. وأما المنهج فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي لاستكشاف أهم المحطات التاريخية، الأنتروبولوجية والسوسيولوجية لاستبعاد النساء.

الكلمات المفتاحية: الاستبعاد الاجتماعي، النساء، دراسات النوع، المغرب.

Abstract:
This article discusses the most important studies that have addressed the exclusion of women from social roles in general and access to real estate in particular, by addressing the anthropological and sociological heritage of the historical context of the social exclusion of women, as well as some sociological and anthropological field studies that shed light on the exclusion of women from real estate in various regions of the world and Morocco in particular, and finally the gender studies of women that addressed the issue of their exclusion.
The objectives of this article are to shed light on the anthropological and sociological heritage's approach to the historical context of women's social exclusion. After that, it was identified how some sociological and anthropological field studies shed light on women's exclusion from the property, and finally how gender studies addressed women and the issue of their exclusion. As

for the methodology, the historical approach was adopted to explore the most important historical, anthropological and sociological stations for women's exclusion.

Keywords: Social exclusion, women, gender studies, Morocco.

أسئلة البحث:

يتمحور هذا المقال حول سؤال أساسي ألا وهو، ما هي أهم الدراسات التي تناولت استبعاد النساء من الأدوار الاجتماعية بشكل عام وولوج العقار بشكل خاص؟

هذا السؤال تم تقسيمه الى ثلاثة أسئلة فرعية:

الأسئلة الفرعية:

- كيف تناول التراث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي السياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء؟
- كيف تناولت دراسات النوع المرأة ومسألة استبعادها؟
- ماهي أبرز الدراسات الميدانية السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي سلطت الضوء على استبعاد النساء من العقار؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء أهم الكتابات التاريخية، الأنتربولوجية، والسوسيولوجية التي تناولت موضوع استبعاد المرأة سواء في المجتمعات والعصور التاريخية القديمة أو الحديثة، وذلك من خلال الأدوار الاجتماعية المختلفة المنوطة بها، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية التي تناولت مسألة استبعاد النساء من العقار في مختلف بقاع العالم، وفي الأخير الكيفية التي تناولت بها دراسات النوع للمرأة ومسألة استبعادها.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف هذا البحث فيما يلي:

- تسليط الضوء على تناول التراث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي للسياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء.
- معرفة الكيفية التي سلطت بعض الدراسات الميدانية السوسيولوجية والأنثروبولوجية الضوء على استبعاد النساء من العقار.
- الكيفية التي تناولت بها دراسات النوع للمرأة ومسألة استبعادها.

فرضيات البحث:

تتجلى أهمية طرح فرضيات هذا البحث في تناول أولا التراث الأنتربولوجي والسوسيولوجي للسياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء، وكذا تسليط الضوء على بعض الدراسات الميدانية السوسيولوجية والأنثروبولوجية للاستبعاد الاجتماعي للنساء، وفي الأخير تناول دراسات النوع للمرأة ومسألة استبعادها مع اعتبار أن وضعية المرأة حاليا هي سيرورة من التراكمات التي عاشتها النساء على مر التاريخ.

- إن معظم التراث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي السياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء أكد استبعاد النساء من العديد من مناحي الحياة بناء على الأدوار الاجتماعية.
- إن أغلب الدراسات الميدانية السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي سلطت الضوء على استبعاد النساء أكدت استبعادهن من العقار.
- إن أغلب الدراسات التي اهتمت بالنوع الاجتماعي أعزت التفاوتات الاجتماعية بين الجنسين بناء على التفاوت في امتلاك السلطة داخل المجتمع.

مناهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي في استكشاف أهم المراجع التاريخية الانثربولوجية والسوسيولوجية في هذا المقال نظرا لتلاؤمه مع نوعية البحث من الناحية النظرية.

المصادر الأساسية للمعطيات: مجموعة من الكتب والمراجع في علم الاجتماع والانثروبولوجيا باللغة العربية، الفرنسية والإنجليزية، وكذا الكتب التاريخية والعديد من المجلات والمواقع.

مقدمة:

إن المواضيع التي تتعلق بالمرأة قد تم تناولها من قبل العديد من الاتجاهات الفكرية والمعرفية، والفروع المركزية في العلوم الإنسانية. وبما أن الممارسة العلمية تقوم على التراكم، فلا يجب إغفال الدراسات السابقة التي تشكل المادة الأولية لبناء الموضوع. لذلك ومن خلال هذه الأدبيات سوف نقوم بعرض السياق التاريخي لبناء الإستبعاد الاجتماعي للنساء، وصولا إلى علاقته مع العقار ثم سندرج اهم الدراسات التي قاربت هذا الموضوع من منظورات مختلفة، وفي الأخير دراسات النوع وتناولها لهذه الإشكالية.

السياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء:

لقد أبرزت العديد من الدراسات والأبحاث في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية أن الوضع الهش للمرأة داخل المجتمع يعود لمراحل تاريخية وسياقات اجتماعية ارتبطت ببداية استقرار الإنسان وظهور الملكية الخاصة[1]، وما نتج عنها من تفاوتات لها علاقة بالسلطة، والتي مست مختلف الفئات داخل المجتمع. وفي هذا الإطار فقد تناول **جون ستيوارت ميل** ذلك في كتابه **"استعباد النساء"**[2]، حيث يبرز أن نظام اللامساواة الذي يجعل المرأة خاضعة للرجل ليس نتيجة لأفكار اجتماعية آنية بل هو موجود منذ العصور الأولى. فكل امرأة تجد نفسها في حالة عبودية لرجل ما وتبدأ القوانين بالاعتراف بالعلاقات التي تجدها قائمة بالفعل بين الأفراد، أي أن القوانين تعطي مشروعية لهذا الاستعباد، حيث تحول الواقع المادي إلى حق مشروع وهكذا تصبح المرأة ملزمة بالطاعة بقوة القانون.

مع مرور الزمن تحرر الرجال الذين كانوا مستعبدين بينما تحولت عبودية النساء إلى صورة معتدلة من التبعية، ف"جون ستيوارت ميل" يعتبر أن مبدأ استرقاق النساء أو تبعيتهم هو مبدأ فاسد من جذوره ويجب أن يحل محله مبدأ المساواة لأنه يعوق تقدم المجتمع ويمنع تطوره.

يقال إن سيطرة الرجال على النساء ليست سيطرة قوة ولا هي تطبيق لشريعة الغابة لأنهن يقبلنها طواعية، يرد "ميل "على هذا القول من زاويتين: أولا استسلام النساء لا يعني القبول والرضى لأن هناك العديد من النساء اللواتي لا يقبلن هذا الوضع، خاصة عندما أتيح للمرأة التعبير عن مشاعرها بالكتابة، وقد أبرز "جون ستيوارت ميل" ذلك من خلال المجتمع الإنجليزي الذي ينتمي إليه حيث تقدمت آلاف النساء للبرلمان الإنجليزي للسماح لهن بالاشتراك بالانتخابات، وثانيا فمن يعيشون تحت السيطرة لفترة طويلة لا يبدؤون بالقضاء على السلطة نفسها وإنما يطلبون تعديلها فقط وهذا ما يفسر أن أغلب النساء تستسلم للوضع الراهن، وكذلك فإن الرجال يبحثون عن المرأة التي تكون عبدا بإرادتها وليس بالإكراه، وقد استخدموا جميع الوسائل لاستعباد عقول النساء. ويركز "ميل" على أهمية التربية لأجل تحرير النساء حيث أن التنشئة الاجتماعية للمرأة تعمل على أن تضعها في قوالب مناقضة لشخصية الرجل، هذه القوالب تتمثل في الخضوع والطاعة وإنكار أنفسهن إنكارا تاما حيث أن هذه القواعد الأخلاقية، الاجتماعية والتربوية يزكيها المجتمع.

يبرز "جون ستيوارت ميل" أن التقاليد والعادات والعرف لعبت الدور الأساسي في تشكيل الوضع الراهن للمرأة هذه العادات التي حتما ستزول مع تقدم المجتمع البشري. ويؤكد أنه في المجتمعات الحديثة التي تتميز بالحرية، تقييد النساء واستعبادهن هي الحالة الوحيدة التي تحدد فيها القوانين والأنظمة مصير شخص منذ ولادته وهو أنه ممنوع طوال حياته من المنافسة على أشياء معينة. وفي سياق حديثه عن الأسرة والزواج

[1] فريديريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة احمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة، 1990

[2] ستيوورت ميل جون، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة-مصر، دار جهاد، ط 1، 1998.

فهو يعتبرها مدرسة للسلطة وللعجرفة والأنانية المستترة لأن الزوج عند رعايته للزوجة والأطفال يعتبرهم من ممتلكاته ويبرز أن أنصار حرمان المرأة من حقوقها واستعبادها يلجؤون إلى الدين الذي يفرض على الزوجة طاعة زوجها ويستندون في ذلك إلى قول القديس" بولس": "أيتها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب، لأن الرجل هو رأس المرأة كما أن المسيح هو رأس الكنيسة"، ويشبه "جون ستيوارت ميل" هذه القولة بقول نفس القديس "أيها العبيد أطيعوا في كل شيء سادتكم " وهذا يعني بأن القديس كان فقط يقبل بالأمر الواقع ويقبل جميع الأنظمة القائمة ما يبرز ذلك هو قوله أيضا **"ليس من سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله".**

كما أشار إلى أن تحرير المرأة سينتج عنه تنظيم العلاقات البشرية تنظيما جيدا يقوم على العدل، كما سيكون له تأثير على الأسرة وعلى شخصية الأطفال وكذلك فإن تعليم المرأة وتشجيعها سيؤدي إلى مضاعفة الملكات العقلية المتاحة لخدمة البشر، ويمثل إضافة للمقدرة الإنسانية ويشدد ميل على أهمية الشخصية الحرة القادرة على احترام نفسها واحترام الآخرين سواء شخصية المرأة أو شخصية الرجل.

أما Margaret Mead [3] في دراستها لمجتمعات الساموا SAMOA أبرزت أن وضعية المرأة تحدد داخل هذه المجتمعات البدائية بداية من طقس الولادة الذي يرتبط بشكل كبير بعاملين أساسيين ، أولا بوضعية الأسرة المادية وثانيا بجنس المولود، وهذا هو المهم لان جنس المولود داخل هذه القبائل يعتبر محددا أساسيا للأدوار الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو داخل القبيلة **" فإذا كان الطفل فتاة، فيتم دفن الحبل السري تحت شجرة التوت الورقية، حتى يتم التأكد من أن الفتاة ستعمل بجد ومهارة في الأعمال المنزلية؛ أما إذا كان الطفل صبيا، فيلقى بالحبل السري في البحر، إذا أراد الوالدان أن يكون صيادا ماهرا ؛ أو يتم دفنه في الأرض، حتى يصبح مزارعا جيدا "** ، الفكرة التي تدافع عنها "مرغريت ميد" هي أن وضعية الفتاة داخل المجتمع تتحدد منذ ولادتها.

وفي نفس السياق نجد "جرمان تيليون" في كتابها **"الحريم وأبناء العم"** [4]، توضح أن وضعية المرأة هي نتاج لظواهر تاريخية واجتماعية تخص المجتمع المتوسطي التقليدي (جمهورية أبناء العم)، ولا ترتبط بأحكام الدين سواء اليهودية المسيحية أو الإسلام، بل ترتبط بخصائص المجال.

فمن خلال السيرورة التاريخية لنشأة الحريم أبرزت كيفية تطور وضعية المرأة حتى اليوم، حيث استبعدت أن تكون هذه الوضعية نتيجة لتعاليم الإسلام كما يعتقد البعض، لأن استعباد المرأة تعرفه مناطق أخرى ليست لها أية صلة بالإسلام، وسبب ذلك يرجع إلى العادات العائلية القديمة التي تكون مقدسة والمسلمون لا يستثنون من هذه القاعدة، كما أن تحليل المؤسسات يعارض أيضا كل مصدر ديني للاستعباد الذي تعرفه المرأة في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أن هذه المجتمعات كانت ضحية لاعتداءات داخلية وخارجية على مدى قرون، ولا يمكن فهم ذلك إلا من خلال خمس متلازمات وهي:

1. حجاب النساء المغاربيات تاريخيا له علاقة بظاهرة التمدن، فالقرويات كن يتحركن ووجوههن سافرة، والظاهرة البارزة الآن أن الحجاب بدأ يتراجع في المدن بينما ترتفع وثيرته في القرى.
2. النبالة بالنسبة للمغاربيين ترتبط بالزواج من أبناء العم من نسب أبوي والفرد يكون أنبل بانتمائه إلى عائلة تتشبث بالزواج الداخلي حيث يتم التساهل مع الذكر الذي يتزوج من خارج العائلة بينما يعتبر بالنسبة للفتيات أمرا مخزيا.
3. في شمال الصحراء النساء يرثن حيثما تدمر القبائل ويمكن تفسير العلاقة بين تدمير القبائل ووراثة النساء على أن الإرث النسوي هو الذي يساهم في تدمير القبيلة لذلك فالبنية القبلية برمتها تقوم على استحالة تملك أرض تمثل جزءا من الميراث العائلي من طرف شخص أجنبي وتقوم أيضا على امتلاك نظام للوراثة تمت تهيئته بشكل لا يسمح فيه لأي أجنبي لأن يصبح وارثا شرعيا، والحال أن الفتاة عندما

[3] Margaret, MEAD, Adolescence à Samoa, Collection : Terre Humaine (Paris : Plon, 1969, 1928 pages10

[4] تيليون ،جيرمين، الحريم وأبناء العلم، تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط، ، ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير، بيروت ـ لبنان، دار الساقي ط 1 ، 2000,

تتزوج من شخص ليس من أبناء عمومتها فإن الأبناء الناتجين من هذا الزواج سينتمون قانونيا إلى عائلة أبيهم وسيعتبرون أجانب عن نسب جدهم لأمهم وللتخفيف من حدة هذا الخطر جمع المغاربيون بين النظامين الوقائيين التاليين وهما حرمان جميع الفتيات من الإرث وهنا انتهاك للشريعة الإسلامية وتزويجهن إلى أقارب ينتمون للنسب الأبوي، وبطبيعة الحال فإن الطريقة الأولى هي التي تعتبر دائما فعالة وعندما لا يتم اتباعها لا تعود هناك قبيلة.

4. - تدمير القبائل يتزامن مع انتشار الورع (الالتزام بتعاليم الدين)، فتدمير القبائل في الإسلام يرتبط مباشرة بالتقيد بالدين لأن الإسلام ينص على أن ترث النساء نصيبا من ثروة الأب وللحفاظ على القبيلة سيكون من المفيد لها واقعيا أن تعطي حق الامتياز لوارث وحيد وهو الذكر، ويبدو أن هذا التصرف هو في طريقه إلى الزوال في بلدان المغرب العربي.
5. - في شمال الصحراء لا تحجب النساء إلا في المناطق التي يرثن فيها، النساء بحصولهن على حقهن من الإرث وتوفرهن على نفوذ اقتصادي فقدن التصرف بأجسادهن وهذا ما يفسر ازدياد وثيرة الحجاب في البوادي.

وتضع "جرمين تيليون" تسلسلا يتحدد في الآتي:
الورع الديني يفرض الإرث النسائي، الإرث النسائي يدمر القبيلة، القبيلة المدمرة تقبل الأجانب، الآباء يحجبون بناتهم ليتم الاحتفاظ بهن رغم كل شيء للذكور المنتمين للعائلة نفسها.

وتتساءل تيليون لماذا أقر العالم القديم (دول البحر الأبيض المتوسط، وبعض مناطق آسيا وأوروبا) في مجموعه تقريبا تفضيلا إزاء الزواج عكس التفضيل الملاحظ لدى معظم شعوب العالم الأخرى؟ وتفسر رفض التبادل والاحتفاظ بجميع فتيات العائلة لفتيان العائلة بأنه عادة متجذرة في التاريخ لذلك أكدت على ضرورة تشريح التاريخ وأبرزت من خلال ذلك أن الزواج الداخلي يرجع إلى العهد الحجري الجديد حيث برزت عدة اكتشافات للإنسان القديم وحيث قطيع الماشية والحقل يضمنان المستقبل لذلك احتفظ الإنسان بنسائه واستولى على نساء غيره لأجل الحصول على العدد المرغوب فيه من الأطفال لأنه كلما صار العدد أكبر أصبح الأفراد أكثر قوة للدفاع عن رسملة تعرف بداية نشأتها. ومند ذلك الزمان والقدرة الاقتصادية للعشائر هي التي تحكمت في وضعية المرأة، لأن الزواج الداخلي غير مرتبط بعرق أو لغة أو شعب أو حضارة لكن رابطته الحقيقية قائمة على حدوث منطقة جغرافيا متجانسة ومتصلة، كان للعوامل الاقتصادية فيها الدور الأساسي في تحديد وضعية المرأة.

كما ترى Françoise Héritier أن العلاقة بين الرجال والنساء هي علاقة هَيمنة، ولا يوجد شيء تمليه الطبيعة، بل المسألة هي مسألة تصورات عقلية وذهنية ترجع إلى السلالات القديمة، ورغم الاختلافات القائمة من مجتمع لآخر إلا أن هذه الهرمية موجودة في جميع مجتمعات العالم، حيث أن الأساس الاجتماعي يقوم على أن هناك هيمنة الرجل على المرأة، وأنه أول نظام عقائدي عظيم؛ لأن الرجال لا يحملون بأجسادهم مباشرة، فالرجل هو من يضع الأطفال برحم المرأة، وتبعا لذلك فقد جعل الرجال أجساد النساء متاحة لهم، وأدى هذا إلى سلسلة من التطورات التقنية التي حرمت المرأة من حرية استخدام جسدها بحرية؛ فهي تنتمي إلى الرجال، إلى الأب، والأخ، والعم، ...إلخ، الذين يعطونها إلى زوج، ويقرّر هؤلاء الرجال مصيرها منذ إنسان نياندرتال، حتى اليوم.

إنّ ما أبرزته Françoise Héritier هو أننا بنينا "علاقة قدم الرجل على المرأة"، أي أقدمية الذكر على الأنثى، مسألة "الأقدمية" هذه لا ينبغي تجاهلها، فما تسميه "التكافؤ التفاضلي للجنسين"، نشأت من خلاله علاقة تفوّق الرجل على المرأة بصفته سابقاً لها، وبالطريقة نفسها التي صار فيها الوالدان أقدم من الأطفال، والذكور الأكبر سنا أقدم من الأصغر سناً بناء على ذلك نشأت العلاقة التي جعلت الفتيات دائماً "صغيرات" الذكور، أي الأقل شأنا. **فالهيمنة الذكورية تتحقق** من خلال أنظمة رمزية تتركز آثارها العملية في حبس النساء في الحياة المنزلية، وتحت تبعيتهنّ للرجل. **فمساحة الشارع ليست أنثوية** فحتى عند الرجل الغربي الذي يصف نفسه بالديمقراطي والحداثي، هناك دائما فكرة أن المرأة خير لها أن تمكث في المنزل وأن جسدها ما دام لا ينتمي إلى رجل آخر، فهو متاح لجميع الذكور الاخرين، لحماية هؤلاء النساء من هؤلاء

الرجال من الأفضل إخضاعهن. لأن النساء موضوع للرغبة، ولأنهن كذلك، فإنهن قابلات لأن يسيطر عليهن الرجال، أفضل طريقة لتجنب هذا، هو الاحتفاظ بهن وحبسهن، سواء في المنزل أو بالحجاب.

لذلك فإن عدم المساواة في وصول المرأة إلى السلطة، أو صعودها في السلم المهني أو السياسي ما يزال صعباً، وما يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، إن هذا الظلم وعدم المساواة حسب الباحثة موازيان لنظام من التصورات العقلية، وهو نظام دائم من الاحتقار والتشويه والصور النمطية عن النساء كقول إنها «تافهة"، "كسولة"، "هشة"، "كاذبة"، "حساسة". كل هذا ليس راسخا في قانون بيولوجي يجعل النساء أقل شأناً بشكل طبيعي، وتابعات للرجل، لكنه بناء ذهني يمكن للعقل البشري أن يدمره.

تؤكد أيضا Françoise Héritier أن النصوص المقدسة لها دور في ترسيخ تبعية النساء لذلك سيكون من الضروري العودة إلى قراءة معتدلة للنصوص المقدسة، سواء القرآن الكريم، أو الإنجيل، أو الكتاب المقدس[5]

وكما تقول **Emma Goldman** : **"لم نتجاوز بعد الأسطورة اللاهوتية القائلة بأن المرأة ليس لها روح ، وأنها مجرد ملحق للرجل"[6]**، ذلك لاعتبارها أن النساء يشكلن النصف المشلول عن العمل. فإقصاء وتهميش المرأة داخل المجتمع ينعكس سلبا على تطور المجتمع نفسه، ويؤخر من عملية التنمية والتقدم". ويزداد الأمر تعقيدا حين يتعلق الأمر بالمجتمعات الأبوية، في هذا الإطار تقول فاطمة المرنيسي لقد **نشأ تنظيم المجتمع بأسره على السماح للرجال بالتصرف بنصفه الآخر من النساء وكأنهن من ممتلكاتهم الأخرى. إن المسكنات غير كافية، فلا يمكن للمجتمع أن يكون مصلحا فحسب حين تكون حرية المرأة والعدالة الاجتماعية على المحك**[7].

هكذا إذن فبإمكاننا القول إن مكانة المرأة في المجتمع حاليا، لها أساس متجذر في التاريخ الذي كانت للمحددات الاقتصادية فيه الدور الحاسم لتحديد وضعيتها وأدوارها في الكثير من المجتمعات. لذلك نجد دراسات النوع قد أولت اهتماما كبيرا لوضعية المرأة داخل المجتمع.

استبعاد المرأة من العقار:

لقد توصلت العديد من الدراسات أن النساء يعانين من وطأة أزمة الإسكان اكثر من الذكور، وذلك لأنهن اكتر هشاشة على المستوى المادي الذي يضمن لهن حقهن في السكن، لذلك لا يمكن التغاضي عن قضية اللامساواة بين الجنسين في وضع سياسات الإسكان الاجتماعي، فالجنس مؤشر حاسم في حق الحصول على السكن لكنه ليس المحدد الوحيد، فالأمر لا يتعلق بإنشاء مشاريع الإسكان الاجتماعي بقدر ما يتعلق بوضع تدابير عاجلة ومركزة تتكيف مع الوضع الاجتماعي للمرأة عبر السياسات الحضرية، لأجل الامتصاص البنيوي لأسباب الهشاشة والتضخم الديموغرافي، فالديموقراطية هدفها هو توفير أفق عالمي كوني مشترك لجميع المواطنين على حد السواء. [8]

ومع ذلك النساء في أغلب البلدان مستبعدات من العقار حيث أبرزت Sally Sargeson[9] من خلال دراستها عن أسباب ضعف حيازة المرأة للعقار في الصين، أن النمو الاقتصادي القوي في السنوات الأخيرة والذي

---

[5] Françoise Héritier, l'entretien inédit : "Depuis toujours, la femme est une marmite" Rencontre Par Aliocha Wald Lasowski Modifié le 22/11/2018.https://www.marianne.net/culture/francoise-heritier-l-entretien-inedit-depuis-toujours-la-femme-est-une-marmite.

[6] E. Goldman, Marriage and Love (New York: Mother Earth Publishing, 2007 [1911]),

[7] شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ترجمة محمود شريح ص 52..http://www.gutenberg.org/ebooks/2162,2.

[8] Nicolas Bernard FEMMES, PRÉCARITÉ ET MAL-LOGEMENT : UN LIEN FATAL À DÉNOUER CRISP | « Courrier hebdomadaire du CRISP » 25/2007n° 1970 | pages 5 à 36

[9] Sally Sargeson, « Pourquoi les femmes possèdent-elles moins ? Le cas des campagnes en voie d'urbanisation », Perspectives chinoises , 2012/4 , mis en ligne le 01 décembre 2015. http://journals.openedition.org/perspectiveschinoises/6405.

صاحبه الزيادة في الثروة في الصين، اتسعت معه اللامساواة بين الجنسين في ملكية الأصول العقارية وهي فجوة جديرة بالاهتمام وعواقبها على مستقبل النساء أكثر إثارة للقلق، خصوصا مع دخول المناطق المحيطة بالمدن الى المجال الحضري مما أدى ارتفاع أسعار الأراضي.

لقد أظهرت Sally Sargeson كيفية استمرار اللامساواة في عملية تحضر الريف الصيني، فعند مصادرة الأراضي من المزارعين فإن لجان القرى والسلطات الحكومية المحلية تستخدم الجنس كمحدد لمبلغ التعويض ويتم ذلك لفائدة الرجال أكثر من النساء، وبالتالي يصعب على النساء ضمان حقوقهن في الملكية أو إدارة الأعمال التجارية في نفس اللحظة التي تزداد فيها قيمة هذه الأصول بسبب التحضر.

وهذا ما يفسر امتلاك النساء لممتلكات أقل في بلد يعرف زيادة كبيرة في وتيرة التحضر، مما يساهم فعليًا في ترسيخ اللامساواة بين الجنسين في حيازة الأصول العقارية. وبالاعتماد على نظرية تشارلز تيلي أبرزت Sally Sargeson الكيفية التي يتم بها تعزيز وتكرار الظلم، فاللجان القروية تستخدم الفئات الجنسية بعدة طرق: تعريف الانتماء إلى القرية والأهلية للحصول على تعويض؛ اختيار طرق دفع المقابلات التعويضية؛ تسجيل المساكن الجديدة والأصول التجارية وأصول التأمين؛ استراتيجيات التوظيف الحكومية وبرامج الحماية الاجتماعية والتي تكون لصالح الذكور بصفة عامة.

اللامساواة في امتلاك الأصول بدوره يديم اغتنام الفرص من قبل الرجال واستغلال النساء، ففي حين أن الفلاحين السابقين يمكنهم تجميع أصول الإنتاج ذات القيمة المضافة في الحيز الحضري الجديد، فإن معظم النساء يجدن أنفسهن مندمجات في الاقتصاد الحضري والمجتمع في وضع الاعتماد الكلي عليهم. لان أكثر الأصول العقارية تكون في ملكية الرجال وبالتالي فالجنس هو أحد المحددات الرئيسية لتوزيع الممتلكات وأدوار الجنسين في عملية التحضر بالريف الصيني.

من تداعيات ذلك عدم تكافؤ العلاقات بين الجنسين فالتفاوتات في الثروة بين الرجال والنساء سوف تتوسع أكثر ولا يمكن حلها على المدى القريب والمتوسط، فمن غير المرجح أن تضيق الهوة بين الجنسين على مستوى الدخل بغض النظر عن التحسن الذي تعرفه وضعية المرأة من حيث مشاركتها في العمل. حيث يتصرف المالكون الذكور كقادة اقتصاديين وسياسيين، والنساء كعاملات مستقلات ومستأنسات، كما أن توزيع الأصول الغير متكافئ بين الجنسين يحد من تعزيز المواقف الذاتية وفرص العمل المتاحة للنساء المتضررات من التحضر، وبالتالي يصبح التساؤل حول مدى مصداقية الحكومة، التي أعلنت منذ فترة طويلة التزامها بدعم قضية إنصاف المرأة، فإذا لم يتم توزيع الثروة الناتجة بالتساوي بين الجنسين، فستكون الحكومة الصينية قد فشلت في إحدى مهامها الرئيسية، وهي الدفاع عن العدالة الاجتماعية.

وقد عزت Sally Sargeson أسباب هذه الفوارق الى التقاليد الأبوية الكونفوشيوسية التي لازالت متجذرة بعمق في الريف، فالأسرة الأبوية وحدة من الممتلكات والإنتاج والاستهلاك غير القابل للتجزئة، والتي من المفترض أن تأخذ مصالح الرجال والنساء في الاعتبار على قدم المساواة، حتى لو كانت قوتهم ومواردهم و أعباء العمل الخاصة بهم غير متساوية، حيث يؤكد تشن على أن الدور المهيمن للرجل وتقسيم العمل بين الرجل والمرأة في الأسرة ، يتم إضفاء الشرعية عليهما من خلال الأقوال الذكورية مثل "الأزواج متفوقون ، والمرأة التابعة"، "يدير الرجال العمل خارج المنزل والمرأة في الداخل " أو وفقا للعرف الأرثوذكسي الذي يعتبر أن النساء تابعات لأزواجهن. يبرز هذا التفسير المفهوم الأيديولوجي لأدوار الجنسين في الصين وبالتالي هناك تعارض مكاني و زماني بين ما يظهر على أنه يشكل تقاليد بدائية للمناطق الريفية "المتخلفة" والثقافات الديناميكية الضرورية للتخطيط الحديث للمدينة من ناحية أخرى. لذلك فوضعية المرأة والعقار يجب مقاربتها بشكل شامل سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي.

وتعتبر التفاوتات التي يعرفها سوق الشغل أيضا من بين أهم أسباب التفاوت في ولوج العقار بين الرجال والنساء، حيث هناك مجموعة كبيرة من الأدبيات التي تحلل الفرق في الأجور والتقاعد بين الجنسين، لكن تظل أوجه اللامساواة في الممتلكات موضوعا لم يتم التطرق له بالشكل الكافي، حيث تعد الثروة مؤشرا مهمًا للرفاهية الاقتصادية، وتعبر عن التفاوتات بين السكان ككل أو تحديدًا داخل الأسرة. فمن خلال بيانات

من استقصاءات الممتلكات بين 2004 و2010، لتحصيل الثروة لكل فرد من أفراد الأسرة ولا سيما بين الأزواج في فرنسا. تبرز أن متوسط الثروة الإجمالية لجميع الرجال يرتفع بحوالي 15 ٪ على مثيله عند النساء. نرى أن الاختلافات أكبر بكثير بالنسبة للأصول المالية (حوالي 37 ٪) عنها بالنسبة للثروة العقارات (4 ٪ للسكن الرئيسي في عام 2010) والتي تشكل أكبر حصة من ثروة الأسرة .

يفسر ذلك من خلال حقيقة أن الإقامة الرئيسية غالباً ما يتم تقاسمها بالتساوي بين الأزواج من أجل تسليط الضوء على العوامل التفسيرية لهذه الاختلافات يظهر أن الاختلافات في الثروة بين الرجال والنساء ترجع بشكل رئيسي إلى الاختلافات في توزيع الخصائص الفردية، وخاصة تلك المتعلقة بسوق العمل (الدخل، الوضع والخبرة) هذه الظاهرة قد تعكس الاختلافات في الموقف اتجاه المدخرات، لكن أيضا المكانة التي يحتلها كل من الذكور والإناث داخل المجتمع [10] ومع ذلك فهذه التفاوتات سواء في سوق الشغل أو في الممتلكات بين الجنسين هي بعيدة عن الأرقام المسجلة في المغرب.

أما في أمريكا اللاتينية فقد درست Marianne Martin وضعية المرأة في الأحياء الهامشية بعاصمة صناعة التعدين في الشيلي[11] ، حيث أبرزت كيف تنشأ الأحياء العشوائية داخل المدينة والدور الذي تلعبه المرأة داخل هذه المستوطنات العشوائية، فالزيادة الكبيرة في مستويات الإيجارات داخل المدن نتيجة لتركيز ملكية العقارات وعدم تنظيم المضاربات قد أدت الى تهديد وصول افقر الناس الى السكن، خصوصا المهاجرون من البلدان المجاورة، والذين يواجهون صعوبات في الحصول على سكن مناسب، حيث يتعرضون للتمييز والارتفاع المهول في الإيجارات والاكتظاظ، وقد أدى عدم التوازن بين الإيجارات وأجور العمال إلى قيام الأسر المهاجرة الشعبية ببناء مساكنها في الأراضي العامة، مما أدى إلى تشكل مجتمعات متعددة الثقافات منظمة على الإدارة الذاتية في أحياء تسمى campamentos، إذ تعتبر حلا جماعيا للوصول إلى شكل من أشكال الإسكان يمنحهم حرية وكرامة أكثر من المدينة الرسمية. وتشكل النساء عناصر فاعلة أساسية في بناء هذه المناطق، حيث أن دورهن في تحسين الإسكان والحياة المجتمعية يؤدي إلى تحمل مسؤوليات جديدة، بما في ذلك المسؤوليات السياسية، وبالتالي تخريب المعايير الجنسانية التقليدية التي تحصرهن في الفضاء المنزلي. فكفاحهن من أجل "حياة كريمة" في هذه المناطق المتنازع عليها مع السلطات يعبر عن دور سياسي بارز، في حين أن السلطات تدين هذه الأحياء العشوائية باعتبارها شكلا من أشكال السكن غير المشروع.

تبرز الباحثة أهمية ممارسات الرعاية والتي يمكن تعريفها على أنها المهام الأساسية للتكاثر البيولوجي والاجتماعي والرمزي للحياة، خصوصا أن المرحلة الحالية من عمل النظام الاقتصادي تعني أن فئات متزايدة من السكان تواجه صعوبة في الوصول إلى الرعاية أو تقديمها. حيث أن "أزمة الرعاية" ترتبط بالظاهرة الأوسع المتمثلة في "الصراع بين رأس المال واستدامة الحياة " بفعل الأولوية الممنوحة للأسواق والتي تؤثر على وصول جزء كبير من السكان إلى العناصر اللازمة للتكاثر البيولوجي والاجتماعي في الحياة. ويتضح ذلك من خلال خصخصة عناصر مثل مياه الشرب ونزوح المدينة على المجتمعات المحلية، فضلاً عن عدم الاستقرار المتزايد للحقوق الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والسكن.

ضمن هذا الإطار النظري بما في ذلك ممارسات الرعاية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بفكرة استدامة الحياة، تبرز الباحثة فكرتها الرئيسية هي أن campamentos هي مجال تحتل فيه الرعاية مكانًا أساسيًا مبنيًا على جهود السكان، وعلى نحو خاص النساء لضمان ما يسمونه "الحياة الكريمة"، والتي لا يتيح لهم سوق التشغيل الوصول إليها في ظل أزمة الإسكان في أنتوفاجاستا، حيث تعكس شهاداتهن أهمية المسؤوليات

[10] Bonnet Carole, Keogh Alice, Rapoport Benoît. Quels facteurs pour expliquer les écarts de patrimoine entre hommes et femmes en France, les apports de l'enquête Patrimoine 2010 : comportements d'épargne, inégalités, retraite et cycle de vie, comportements face au risque. pp. 101-123

[11] Marianne Martin, « L'habitat informel au prisme du soin : implication des femmes, solidarités de voisinage et dignité du quotidien », novembre 2019, p. 43-65. http://dx.doi.org/

الخاصة التي تتحملها النساء في المخيمات من أجل جعلها بيئة مواتية لاستمرار الحياة البيولوجية والاجتماعية.

يشدد المقال على النطاق السياسي لهذه الممارسات، حيث يتم وصم المعسكرات كأماكن للجنوح في الإعلام والخطاب الرسمي، بطريقة تضفي الشرعية على رغبة السلطات في إزاحتها على المدى الطويل لأجل تطوير المشاريع العقارية والبنية التحتية التي تستبعد السكان دون الأخذ بعين الاعتبار عواقب ذلك على معيشة أسر الطبقة العاملة.

وقد أبرز العديد من الباحثين عدم كفاية عمل الدولة الشيلية للترويج للمدن الشاملة، حيث يعمل نموذجها للتنمية الحضرية على استمرار تحرير السوق وإلغاء الضوابط التنظيمية لسوق العقارات الذي تحركه دكتاتورية أوغستو بينوشيه. وهكذا كما كتبت Ana Sugranyes «لا يقدم السوق غير الخاضع للرقابة خيارا للمشاريع المخصصة للفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض". فمنذ الثمانينيات من القرن الماضي، تم تغيير السياسات الحضرية والسكنية في تشيلي من خلال تمويل الإسكان، وهي ظاهرة مرتبطة بتطور الرأسمالية نحو مرحلتها النيو ليبرالية المعاصرة حيث عززت الطفرة العالمية في التمويل تدخلها في جميع مجالات الحياة. وبالتالي أصبح ولوج الإسكان يتحدد بشكل متزايد من قبل السوق، كرافد قادر على تحقيق أرباح للمستثمرين في قطاع العقارات.

فالتركيز المتزايد لملكية العقارات وعدم تنظيم المضاربة هما المسؤولان عن هذا الاستثناء لجزء كبير من السكان من الوصول إلى سوق الإسكان الرسمي، ومع ارتفاع الإيجارات تبين الباحثة من خلال الأدلة التي تم تجميعها لهذه الدراسة أن هذه التكلفة لها عواقب وخيمة على الحياة الخاصة، مما يقلل من المبالغ المخصصة للنفقات الأساسية الأخرى، مثل الصحة أو رعاية الأطفال وبالتالي فإن سعر السكن هو جزء من "أزمة الرعاية".

وهكذا فإن قصص سكان المعسكرات ومشاهد حياتهم اليومية ترسم صورا أخرى للسكن العشوائي، التي تميزت بجهود السكان لضمان كرامة مكان الحياة، وأهمية دور المرأة من خلال علاقات الجوار الكثيفة وممارسات التضامن. تؤكد هذه العناصر على أهمية مفهوم "الرعاية" في البناء الاجتماعي والمادي والرمزي للسكن. وكذلك أن خبرات الإسكان غير الرسمي يجب أن تساهم في التفكير الحالي حول أخذ مهام الرعاية في الاعتبار عند بناء المساحات الحضرية من ناحية. ومن ناحية أخرى من الممكن التأكيد على أن فكرة "أخلاقيات الرعاية"، المنبثقة عن الفلسفة النسوية تجد صدى لها في أداء مجتمع المخيمات التي تتم دراستها، حيث يثير التزام النساء اليومي بتحسين بيوتهن أسئلة حول تمثيلهن وصوتهن السياسي في الحركات الحضرية الشعبية التي تطالب بالحق في السكن والمدينة في الشيلي. يتم توفير مهام الرعاية هذه، والتي تعد ضرورية للإنتاج الاقتصادي وإعادة إنتاج الحياة كما أكد عليها الاقتصاد النسوي، من قبل أشخاص مكانهم في المدينة ليس مضمونا في ظروف لائقة، يعد campamentos أحد الأشكال الشائعة للتخطيط الحضري وهو مكان تجد فيه قيمة الحياة واستدامتها مكانا أكبر بكثير من المساحة الحضرية المخطط لها، والتي يحكمها منطق السوق.

يوجد في قلب هذه المعسكرات أيضا أشكالا من الحكومة الصغيرة المباشرة والمحلية، حيث تشغل النساء مناصب المسؤولية بشكل رئيسي. لا يتعلق الأمر هنا بتكوين نماذج مشابهة للنماذج الديمقراطية والحكومية. من المثير للاهتمام أن نسأل ما إذا كان المشاركون في الشؤون المشتركة الطوعية قد أنشأوا وضعًا تنظيميًا يتسم "بأخلاق الرعاية ". لقد أغنت هذه الفكرة النقاشات داخل الفلسفة النسوية لمدة ثلاثة عقود. وفقا لجوان ترونتو يمكن اعتبار أخلاقيات الرعاية نشاطا مميزًا للجنس البشري، الذي يغطي كل ما نقوم به من أجل الحفاظ على عالمنا وإدامته وإصلاحه، حتى نتمكن من العيش فيه بشكل جيد قدر الإمكان.

تقدم صاحبة المقال أمثلة بعض زعيمات مجتمع campamentos خلال تجمعات السكان حيث يثرن قضايا العنف المنزلي ويدعين إلى اليقظة بين الجيران من أجل مساعدة النساء الضحايا، هذا التنظيم الذي يدار ذاتيا وعلاقات الحي الكثيفة قد يؤدي الى ظهور أخلاقيات الرعاية هذه على أساس الاعتماد المتبادل

بين الأفراد والاهتمام بالآخرين، و الاستجابة وتوقع المعاملة بالمثل كما يشير الفيلسوف أغاتا زيلينسكي، فإن أخلاقيات الرعاية لا تتمثل في المساعدة فقط بل في حافز المشاركة ، مما يعكس نداءات القادة المستمرة لإشراك أكبر عدد من السكان في الشؤون المشتركة. وبالتالي لا تتوافق أخلاقيات الرعاية أساسا مع الأخلاق التي ستكون "خاصة" بالنساء، ولكنها تشكل علامة فارقة في التفكير في المساواة والديمقراطية الحقيقية.

يسلط تحليل أخلاقيات الرعاية الضوء قبل كل شيء على الدور الخاص لقادة المجتمع عموما في خلق علاقات المعرفة والتضامن بين السكان ، كما يثير الدور الأساسي للسكان في معسكرات أنتوفاجاستا عدة أسئلة حول الطريقة التي يمكن من خلالها للمرأة الشعبية ومن خلال التزامها بالحصول على السكن أن تؤكد طريقها إلى التحرر والقتال ضد الظلم الأبوي، في الواقع ففي السنوات الأخيرة في أمريكا اللاتينية وخاصة منذ 2018 كشفت الحركات النسائية بقوة عن عدم المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات المجتمع، من خلال الفئات الشعبية وأيضًا أصوات دعم المرأة.

كما تشير ربيكا مارتينيز فإن الدور الأساسي للمرأة في النضال من أجل الإسكان يؤدي إلى كسر الجدار بين المجالين العام والخاص، وهكذا تؤكد الباحثة انه إذا أظهرت الأبحاث أن عمليات التعبئة للإسكان في تشيلي كانت منذ بداياتها في القرن العشرين ساحة للخصوصيات الشعبية الجديدة من خلال الهوية الاجتماعية التاريخية للبوبلادور، فقد ولّدت أيضا خصوصيات المرأة الجديدة والتي تتميز بالرغبة في إزالة المسؤوليات التي تم تحملها تاريخيا من عدم رؤيتها في المجال الخاص، وإبراز دورها داخل المجتمع في المجالات العامة والسياسية، والقوة والكرامة التي تظهرها المرأة من خلال أدوار الجنسين مع توسيع نطاقها في مكافحة الظلم الاجتماعي.

تبرز الباحثة فكرة أساسية وهي أنه إذا حدث الوعي النسوي فذلك يحدث من واقع المرأة الشعبية، وليس من خلال النساء الأكثر حظوة في المجتمع من الطبقة الوسطى والعليا، وذلك من خلال كفاحهن الذي يستند في البداية إلى كرامة الحياة اليومية حيث تبرز المطالب التي تعطي الحياة لكثير من أحلام المدينة، لأجل نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي أكثر عدلاً.

هذه الاهتمامات التي تشغل نساء الطبقة الشعبية في الشيلي تختلف بشكل جذري عن اهتمامات نساء الطبقة المتوسطة في فرنسا اللواتي تجاوزن مسألة الرعاية واستدامة الحياة إلى اختيار موقع السكن الذي يتيح لهن أداء أفضل في العمل، فبفعل مكانتهن الاجتماعية وبقوة رأس مالهن الثقافي وممارستهن مهنة قيِّمة، يمكنهن جعل احتياجاتهن الخاصة تسود في المفاوضات الزوجية.

حيث الاهتمام بالسيطرة على الوقت اليومي يرشد النساء في اختيار الموقع السكني، لأن هذا التحكم يعتمد على إمكانياتهن في نفس الوقت للاستثمار في المجال المهني. وفقًا لمعايير نموذج "المساواة" المنتشر تمامًا في هذه الفئات الاجتماعية ذات "رأس مال ثقافي" جيد على مستوى التمثيل، وبالتالي فإن هؤلاء النساء لديهن وعي دقيق للغاية بالحصة التي يمثلها لهن هذا الموقع -لا سيما فيما يتعلق بمكان عملهن - من أجل التوازن الذي يسعين إلى تحقيقه بين التزاماتهن المختلفة وتطلعاتهن إلى الاستقلال النسبي عن الأزواج خلافا للأسر حيث يكون الزوج وحده نشطًا فهم يعتمدون استراتيجيات سكنية مختلفة عن تلك التي يمارسها فيها الزوجان معا نشاطًا مهنيًا[12].

أما في المغرب فقد أبرزت فتيحة الداودي في دراستها **"الحقوق العقارية للنساء في المغرب"** بين تعقيد النظام العقاري والتمييز، أن أهم العوامل التي ساهمت في بروز إشكالية ولوج المرأة المغربية للعقار هو التحول الكبير الذي عرفه المجتمع، سواء من خلال بنية الأسرة، بالإضافة إلى توسع المجال الحضري، وانخفاض معدل الخصوبة، كل هذه العوامل ساهمت في أن المرأة أصبحت تفتقد للحماية والدعم الاقتصادي الذي كانت توفره

[12]Jeanne Fagnan L'enjeu de la localisation résidentielle au sein des stratégies professionnelle et familiale des femmes instruites des classes moyennes. Revue Recherches féministes, Number 1, 1989.page 99.https://doi.org/10.7202/057537ar.

العائلة الممتدة. مما أدى إلى بروز نساء تتحملن الأعباء المادية للأسرة سواء بعد الترمل الطلاق أو لأن الزوج عاطل عن العمل. هنالك أيضا بروز ظاهرة تأخر سن الزواج بالنسبة للنساء، حيث تضطرنا إلى تأسيس حياتهن دون دعم عائلي، مما جعل المرأة تصطدم بالاستبعاد الذي يطالها جراء حرمانها من حقها في العقار.

فالمرأة في النظام العقاري تواجه مشكلتين أساسيتين والتي تتمثل في تعقيد النظام العقاري في حد ذاته والطبيعة غير المتكافئة للنفاد إليه لأنه يمتثل إلى نظامين: النظام التقليدي الذي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية والأعراف ونظام حديث لتسجيل الأراضي يرجع إلى فترة الحماية الفرنسية 1912. كان الهدف الأساسي منه هو استحواذ المستعمر على أجود الأراضي.

وتضيف فتيحة الداودي بأن الطابع غير المتكافئ للحقوق العقارية يبرز على مستوى طريقة توزيع الميراث ثم على مستوى إلزام عقود البيع والشراء فقانون الإرث في الإسلام لا يسمح للنساء أن يرثن بطابع كوني ولكن الإرث يخضع لقاعدة ثابتة وهي قاعدة الضعف التي تجبر المرأة على التحصيل على نصف حصة الرجل وإمكانية حصول المرأة على حقوقها من خلال عقود البيع والشراء تصطدم بهشاشتها المالية وأيضا بمشكل تقسيم الممتلكات المتحصل عليها أثناء الزواج وبعد الطلاق هذا التقسيم لا يستند لقواعد محددة وإنما يترك للقاضي هامش للتأويل فيما يراه موضوعيا. وتنتهي فتيحة الداودي إلى أن المجتمع لا يمكن أن يتطور ونصفه مغيب، خصوصا وأن التحول الذي عرفه المجتمع المغربي وبروز المرأة كفاعل أساسي، يفرض إعادة تأويل النصوص الدينية وضرورة إصلاح المنظومة القانونية.[13]

هذا التحول كان أيضا على مستوى الزواج إذ كانت المرأة تنتظر أن يأتي الزوج إلى منزلها ليطلبها للزواج، والآن تغيرت الأمور فالمرأة هي التي يجب عليها الخروج بحثًا عنه بطريقة ما، لأجل مضاعفة فرص مقابلته. كما أن الفتيات هربًا من حبسهن في المنزل، يقبلن العمل في بعض الأحيان بأجور زهيدة وفي ظروف غير مقبولة، لكنهن على الأقل يشعرن بأنهن يقدمن فائدة، كما أصبح العمل بالنسبة لهن الطريقة الوحيدة للاتصال بالعالم الخارجي.[14]لأجل تحقيق مشروع الأسرة الذي يتجسد بأعلى تجلياته في الزواج.

المرأة ودراسات النوع:

لقد اهتمت العديد من الدراسات التي تناولت النوع الاجتماعي بمسألة المرأة سواء من داخل السوسيولوجيا أو خارجها، حيث اتفقت على أن النوع هو بناء اجتماعي يتم من خلاله تقسيم الأدوار داخل المجتمع على أساس الجنس. **في كتاب "مقدمة في دراسة النوع" ل: "لور بيرني" و "سيباستيان شوفين" و "ألكسندر جونايت" و" آن روفيلارد"** [15] وقفنا على عدة دراسات حول النوع والتي تسمح بإلقاء الضوء على حقائق تم تجاهلها عبر التاريخ، فهذه الدراسات ترفع الستار على اللامساواة بين الذكور والإناث ومن خلال هذا الكتاب تم التطرق لدراسات الجندر عن طريق الكشف عن الخصائص التي يتم إسنادها للذكور وللإناث على أساس أنها معطيات بيولوجية أكثر منها بناء اجتماعي، نجد هذا التصور في صميم مقاربة "سيمون دي بوفوار" في كتابها الجنس الثاني، الذي صدر سنة 1949 حيث تقول: **"نحن لا نولد نساء لكن نصبح كذلك"**، مبرزة بأنه لا يوجد جوهر للأنوثة ولكن النساء يتعلمن على مدى حياتهن الخصائص المتوقعة منهن، وبالتالي فإن الاختلافات بين الجنسين ليست اختلافات بيولوجية بحتة بل إنها بناء اجتماعي صرف، كما أن العلاقة بين النساء والذكور هي علاقة سلطة. فدراسة النوع أبرزت بأن الجنسين ليسا

[13] DAOUDI FATIHA.2011. « droit fonciers des femmes au maroc , entre complexité du système foncier et discrimination » http://halshs.archives-ouvertes.fr octobre 2011.

[14] HASSAN RACHIK, Jeunesse et changement social, Etude publié le 25 janv. 2006 . http://www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/GT2-8.

[15] Bereni laure ,chauvin sébastien , jaunait alexandre , revillard anne,introduction aux gender studies manuel des études sur le genre, bibliothèque nationale, paris : novembre 2008 & bibliothèque royale albert ler, bruxelles : 2008/0074/315, groupe de boeck s.a..2008

مختلفين اجتماعيا فقط بل العلاقة بينهما تقوم أيضا على تراتبية معينة في أغلب المجتمعات وكذلك فإن توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية والقيم الرمزية هو توزيع غير متكافئ مع اختلاف الطرق.

هذه الظاهرة تمت دراستها بأشكال مختلفة وفق التيارات العلمية التي تهتم بالنوع حيث أن منظِّورات التيار النسوي المادي ك"كريستين ديلفي" و"كوليت كيوم" و"نيكول كلود متيو" اهتممن بتسليط الضوء على استغلال عمل وجسد المرأة في النظام البترياركي، في حين اهتمت الأنثروبولوجية "فرانسواز إريتيي" بالتمييزات المختلفة حيث يتم تبخيس القيم المتعلقة بالنساء مقارنة بالقيم المرتبطة بالذكور والتي تختلف باختلاف المجتمعات، أما "بيير بورديو" فقد اهتم بالبنيات المادية والرمزية التي تقلل من شأن المرأة من خلال كتاب "الهيمنة الذكورية"، وبالتالي فدراسات النوع اهتمت بالأساس بدراسة التفاوتات الاجتماعية بين الجنسين بناء على التفاوت في امتلاك السلطة داخل المجتمع.

ولقد كان الفكر الأناركي[16] رائدا في مناهضة السلطة والسيطرة والاستبداد لتحليله المشكك لبنيات السلطة وتحدي الثقافات السياسية المهيمنة على النوع، والتي لا زالت غير قادرة على رؤية وجود الهيمنة القائمة على النوع ووضعها في تحليل أوسع. في هذا السياق نجد قول Emma Goldman حول ضرورة التفكير الأناركي في النوع: **"بقدر ما أنا مهتم عندما أقول أنا اناركي ، يجب أن تعرف أن هذا يعني أن تحرير المرأة سيكون مصدر اهتمام رئيسي"**[17].

داخل هذه المقاربات الانركية نجد ما يقرب الإجماع على أن النوع هو " نظام تراتبي تم إنشاؤه اجتماعيا " يعمل دائما على تكريس "استبعاد" النساء الأمر الذي يقيمه الأنركيون على أنه فعل لا إنساني حيث يصفون "المبدأ الأبوي"، باعتباره **"طغيانا بشعا وخضوعا جبانا ونفيًا مطلقًا لجميع حقوق الأفراد و العائلة"**[18].

لقد ساهم باكينون Bakunin في إبراز أهمية التفكير الأنركي في النوع من خلال تأكيده على أن المرأة لا تبحث عن مناصب الحكم أو ألقاب الرجل داخل النظام الحالي، ولا ترغب في شغل مقعد على طاولات السلطة، بل تسعى إلى "المعرفة والتعليم و الحرية ". أما بالنسبة إلى Michel Foucault **ميشيل فوكو** فقد فند الأفكار المؤيدة للامساواة بين الجنسين وأثبت أن النساء يتمتعن بقدرة الرجال على أن يكن ثوريات ومحاربات، مستخدما فكرة أن تبعية المرأة ليست بمعطى فطري بل يتم تلقينها منذ الولادة[19].

لقد اهتمت **إما كولدمان** Emma Goldman بتحليل الزواج و اعتبرت بأنه يتعلق بالوضع الذي من خلاله شرعنت المؤسسات الحب، الشيء الذي اثر بدرجة أكبر على تبعية المرأة: **"حيث يدين الزواج المرأة بالتبعية مدى الحياة، العيش كعالة، و اليأس الفردي وكذلك الاجتماعي، كما أن الرجل أيضا يدفع حصيلته ، لكن بما أن مجاله أوسع ، فإن الزواج لا يدينه بقدر ما يدين المرأة ".** حيث لخصت **Voltairine de Cleyre فولتارين دوكلير** تحليلًا أناركيًا للطبيعة الجندرية للزواج (العلاقات الجنسية) والأسرة عندما وصفت الاضطهاد في جوهره في قولها: **" هذا الشيء السيئ الذي نسميه الأخلاق، مختومًا**

---

[16] الاناركية او اللاسلطة تيار يرفض السلطة القائمة على أي شكل من أشكال السلطة القائمة على التعسف ولا يعني الفوضوية، وهو تيار ظهر في القرن 19 يعارض جذريا خضوع الفرد الى أي نظام اجتماعي اقتصادي سياسي او أيديولوجي سلطوي، حيث يجب ان ينبثق النظام الاجتماعي من التوافق بين أفراد مستقلين.

[17] Nicholas L. (2019) Gender and Sexuality. In: Levy C., Adams M. (eds) The Palgrave Handbook of Anarchism. Palgrave Macmillan, Cham p 603-617

https://doi.org/10.1007/978-3-319-75620-2_34

[18] Cité in, Nicholas L. (2019) Gender and Sexuality. In: Levy C., Adams M. (eds) The Palgrave Handbook of Anarchism. Palgrave Macmillan, Cham p 603-617

https://doi.org/10.1007/978-3-319-75620-2_34

[19] Cité in, Nicholas L. (2019) Gender and Sexuality. In: Levy C., Adams M. (eds) The Palgrave Handbook of Anarchism. Palgrave Macmillan, Cham p 603-617

https://doi.org/10.1007/978-3-319-75620-2_34

بخاتم الزواج ... فيه يتم إتمام الفجور، والشوائب، والظلم ... [شاهدوا] كل امرأة متزوجة هي عبدة مستعبدة، تأخذ اسم سيدها، سيدها الخبز، تخدم شغف سيدها وأوامر سيدها الذي يمر الحمل في محنة وآلام المخاض في اوامره ، وليس على رغبتها ؛ اللواتي لا يستطعن السيطرة على أي ممتلكات ، ولا حتى جسدهن الخاص دون موافقته ، ومن ذراعيها المتوترين قد يتمزق الأطفال الذين تحملهم على راحته ، أو يرحبون بعيدا حتى الآن وهم لم يولدوا بعد ... نعم يا سادتنا! الأرض عبارة عن سجن، وسرير الزواج هو زنزانة، والنساء سجينات، وأنت الحراسة![20].

وبهذه الطريقة وضعت **ارليش** Ehrlich قائمة لما تعتبره الاهتمامات المشتركة لكل من النسويات الراديكاليات والنسويات الأناركيات الاجتماعيات، والتي تشمل جميع مستويات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

- السيطرة على جسد المرأة.
- بدائل للعائلة النووية والعلاقات بين الجنسين.
- أساليب جديدة لرعاية الطفل تحرر الآباء والأطفال.
- تقرير المصير الاقتصادي.
- وضع حد للقوالب النمطية الجنسانية في التعليم وفي وسائل الإعلام وفي مكان العمل.
- إلغاء القوانين القمعية.
- وضع حد لسلطة الرجل وملكيته وسيطرته على المرأة.
- تزويد النساء بالوسائل لتطوير المهارات والمواقف الإيجابية للثقة في النفس.
- وضع حد للعلاقات العاطفية القمعية"[21].

كل هذه المواضيع تنتقد السلطة واللامساواة على أساس النوع لأجل تعزيز قيم العدالة الاجتماعية من خلال الاهتمام بدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات السياسية، الاقتصادية والثقافية لأجل تطوير القدرات النسوية التي تسمح للمرأة بفرض وجودها كعضو كامل المواطنة داخل المجتمع.

خلاصة:

ركزت الدراسات السابقة على السياق التاريخي للاستبعاد الاجتماعي للنساء، وعلى وضعية المرأة داخل المجتمع وما تخضع له من حتميات وضغوطات اجتماعية وثقافية واقتصادية، الخ. كما ركزت على الأبعاد التالية:

وضعية المرأة داخل المجال الحضري تحيل إلى عدة إكراهات تتعلق بوجود المرأة في المجال العام والذي يعتبر مجالا ذكوريا، وعدم تمتعها بحقوقها وحريتها كاملة داخل العديد من المجتمعات حتى الأكثر تطورا ينعكس على ولوجها لمختلف الموارد، من خلال الصعوبات والعراقيل التي تواجهها باعتبارها امرأة. نتيجة أن المدينة تعرف سيادة نظامين: أولهما النظام الأبوي ثم النظام الرأسمالي اللذان يعملان على استبعاد المرأة[22].

بناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تبرز أن وضعية المرأة في مختلف الأزمنة والامكنة هي نتيجة لأنظمة متشابكة ومعقدة من الاستبعاد واللامساواة، تتغير حسب السياقات التاريخية و أشكال المقاومة التي تتبناها

[20] Cité in, Nicholas L. (2019) Gender and Sexuality. In: Levy C., Adams M. (eds) The Palgrave Handbook of Anarchism. Palgrave Macmillan, Cham p 603-617

https://doi.org/10.1007/978-3-319-75620-2_34

[21] Cité in, Nicholas L. (2019) Gender and Sexuality. In: Levy C., Adams M. (eds) The Palgrave Handbook of Anarchism. Palgrave Macmillan, Cham p 603-617

https://doi.org/10.1007/978-3-319-75620-2_34

[22] Marie-Eve Desroches, « Le logement comme clé pour le droit à la ville des femmes », *Métropoles* [En ligne], 22 | 2018, mis en ligne le 25 avril 2018, consulté le 23 mai 2018. URL : http:// journals.openedition.org/metropoles/5577 p 22.

النساء، والتي تؤثر على أشكال وجودهن وتمتعهن باستقلالية تسمح لهن ولوج مختلف المجالات و الموارد بكامل الحرية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. فريديريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة احمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة، 1990
2. ستيوورت ميل جون، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة-مصر، دار جهاد، 1998.
3. تيليون ،جيرمين، الحريم وأبناء العلم، تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط ، ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير، بيروت ـ لبنان، دار الساقي ط 1 ، 2000.
4. شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ترجمة محمود شريح.

المراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

1. Margaret, MEAD, Adolescence à Samoa, Collection : Terre Humaine (Paris : Plon, 1969, 1928 pages10
2. Françoise Héritier, l'entretien inédit : "Depuis toujours, la femme est une marmite" Rencontre Par Aliocha Wald Lasowski Modifié le 22/11/2018.https://www.marianne.net/culture/francoise-heritier-l-entretien-inedit-depuis-toujours-la-femme-est-une-marmite.
3. E. Goldman, Marriage and Love (New York: Mother Earth Publishing, 2007 . http://www.gutenberg.org/ebooks/2162,2.er hebdomadaire du CRISP » 25/2007n° 1970.
4. Sally Sargeson, « Pourquoi les femmes possèdent-elles moins ? Le cas des campagnes en voie d'urbanisation », Perspectives chinoises , 2012/4 , mis en ligne le 01 décembre 2015. http://journals.openedition.org/perspectiveschinoises/6405.
5. Bonnet Carole, Keogh Alice, Rapoport Benoît. Quels facteurs pour expliquer les écarts de patrimoine entre hommes et femmes en France , les apports de l'enquête Patrimoine 2010 : comportements d'épargne, inégalités, retraite et cycle de vie, comportements face au risque.
6. Marianne Martin, « L'habitat informel au prisme du soin : implication des femmes, solidarités de voisinage et dignité du quotidien », novembre 2019, p. 43-65.http://dx.doi.org/.
7. Jeanne Fagnan L'enjeu de la localisation résidentielle au sein des stratégies professionnelle et familiale des femmes instruites des classes moyennes. Revue Recherches féministes, Number 1, 1989 https://doi.org/10.7202/057537ar.
8. DAOUDI FATIHA.2011. « droit fonciers des femmes au maroc , entre complexité du système foncier et discrimination » http://halshs.archives-ouvertes.fr octobre 2011.
9. HASSAN RACHIK, Jeunesse et changement social, Etude publié le 25 janv. 2006 http://www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/GT2-8.
10. Marie-Eve Desroches, « Le logement comme clé pour le droit à la ville des femmes », *Métropoles* [En Ligne], 22 | 2018, mis en ligne le 25 avril 2018, consulté le 23 mai 2018. URL : http://journals.openedition.org/metropoles/5577 p 22.
11. Bereni laure ,chauvin sébastien , jaunait alexandre , revillard anne,introduction aux gender studies manuel des études sur le genre, bibliothèque nationale, paris : novembre 2008 & bibliothèque royale albert ler, bruxelles : 2008/0074/315, groupe de boeck s.a..2008.